تطرف الحوثي يصل إلى الورقة والكتاب!

كيف أصبحت مناطق الحوثي أرض الموت؟

وبماذا تسرق الميليشيات حق الحياة؟

الأمناء القسم السياسي:

لم تعد المدرسة هي ذلك الشعاع الذي يُكسب الطفل حياةً تتلألأ بأنوار المعرفة في زمن الحوثيين، فعلى مدار حرب الحرب العاتية حوّلت الميليشيات الانقلابية آلاف المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى منصات لتعليم القتل والإرهاب وغرس بذور الفكر الطائفي.

مصادر مطلعة كشفت أنّ الميليشيات كثّفت من توجيهاتها لقادة المدارس لتنظيم أنشطة، تهدف بشكل مباشر للترويج للحوثيين وإقناع الطلاب بأفكار وغرس بذور هذا الانتماء الطائفي في عقولهم.

وتقول المصادر إنّ الميليشيات الحوثية تعمل بشكل ممنهج على تدريب الطلاب على حمل السلاح والزج بهم في المعارك، في مخالفة لكافة الأعراف القانونية والإنسانية.

وعلى مدار السنوات الماضية، عملت الميليشيات على إجراء تغييرات على المناهج الدراسية لطلاب المدارس والجامعات؛ بقصد تغيير الهوية بأفكار طائفية وتفخيخ عقول الأطفال والشباب بأفكارهم المستوردة من إيران.

وأجرت الميليشيات تعديلات كبيرة على المناهج التعليمية في عدد من المواد الدراسية، منها مادة الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات، كما أدخلوا الكثير من الدروس ذات الصبغة الطائفية المستنسخة من التجربة الإيرانية، في خطوة وصفت بأنّها تهدف تدمير للهوية والنسيج والسلم الاجتماعي.

وقالت تقارير حقوقية إنّ هذه الممارسات تُمثّل تهديداً خطيراً وله عواقب وخيمة بتغلغل الأفكار الطائفية في عقول هذا الجيل والأجيال القادمة.

وتكمن الخطورة في أنّ هذه الأفكار الطائفية والخرافات التي يدعيها الحوثي، كان يتم تدريسها فقط فيما يسمى بالدورات الثقافية لمن يوالونه، إلا أنها باتت في صلب العملية التعليمية بالمدارس والجامعات والمعاهد.

أرض الموت

في محاولة لإطالة أمد الحرب وتكبيد المدنيين أثماناً فادحة، حوّلت مليشيا الحوثي مناطق سيطرتها إلى ساحة مفتوحة من الألغام القاتلة.

المليشيات الحوثية تستهدف من خلال هذه الألغام، الفتك بالمواطنين وتعطيل مصالحهم، فيما يضطر آلاف السكان لمغادرة هذه المناطق بحثاً عن حياة آمنة.

وتتعمّد مليشيا الحوثي، بحسب مصادر عسكرية، زرع الألغام في أماكن مأهولة بالسكان، ما يُعرِّض حياتهم لخطر فتاك، يحرق الأخضر واليابس.

وتقول تقارير حقوقية إنّ مليشيا الحوثي حوّلت مساحة واسعة إلى أرض للموت بسبب الألغام التي قامت بزرعها دون أي اعتبار للحياة البشرية، ما أسقط الكثير من الضحايا، وتعطل مصالح السكان وبخاصة «الزراعية».

في سياق متصل، أعلن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أنّه ، خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو الجاري، في نزع 795 لغماً باليمن.

وبلغ إجمالي ما تمّ نزعه منذ بداية مشروع مسام في يونيو 2018 وحتى الآن 74 ألفاً و910 ألغام زرعتها المليشيات الحوثية في الأراضي والمدارس والبيوت في اليمن.

سرقت حق الحياة

منذ أن أشعلت مليشيا الحوثي حربها العبثية في صيف 2014، دفع القطاع الصحي ثمناً باهظاً جرّاء الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الانقلابيون.

منظمة الأمومة والطفولة التابعة للأمم المتحدة «يونيسف» أوضّحت أن هناك أكثر من مليون و100 ألف امرأة حامل ومرضع في اليمن، بحاجة إلى علاج لسوء التغذية الحاد الوخيم.

وهناك يمنية واحدة على الأقل من أصل 260 امرأة تفارق الحياة أثناء الحمل والولادة، وثلاث حالات من أصل عشر ولادات فقط تتم في المرافق الصحية، كما أنّ مولوداً من بين 37 مولوداً جديداً يموت في الشهر الأول من العمر، وأن واحدة من كل 15 فتاة مراهقة أنجبت بين عمر 15 و19 عاماً.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت هذه النسب ارتفاعاً كبيراً، حيث تساهم الحرب في مضاعفة المعاناة الإنسانية بشكل يومي، بل في كل ساعة تمر.

وتشهد المرافق الطبية العامة تراجعاً حاداً في مستوى تقديم خدماتها الصحية للسكان بسبب الحرب المتواصلة.

وبحسب تقارير دولية مختصة، فإنّ أكثر من نصف أعداد المرافق الصحية أغلقت أبوابها أو توقفت عن العمل، وهو ما انعكس سلباً على أوضاع المواطنين عموماً، والأطفال والنساء على وجه التحديد.

وتقول تقارير دولية إنّ ثلاثة ملايين يمني اضطروا إلى ترك منازلهم هرباً من المواجهات العسكرية، ويعيشون نازحين في عدد من المحافظات وسط ظروف إنسانية صعبة وبالغة التعقيد.

وكانت الأمم المتحدة قد كشفت في وقت سابق، أنّ أكثر من 24 مليون شخص باتوا بحاجة فعلية لمساعدات إنسانية مختلفة، وأنّ أكثر من عشرة ملايين أي نصف عدد سكان البلد تقريباً يعانون من الجوع الشديد.

كما يعاني نحو أربعة ملايين طفل من سوء التغذية الحاد والوخيم، فيما يعيش مئات الآلاف من اليمنيين وسط مناطق الصراع المحتدم وفي جيوبٍ من المجاعة الكارثية، ما يشكل تهديداً وجودياً بالنسبة لهم.

ضرائب حوثية تسرق الأموال من جيوب التجار

لا تُفوّت مليشيا الحوثي الانقلابية أي فرصة لمضاعفة مواردها المالية وتمويل حربها العبثية التي أشعلتها في صيف 2014، إذ أقدمت على فرض جبايات وإتاوات مالية على التجار بمحافظة إب.

مصادر محلية كشفت أنَّ المليشيات أقدمت على فرض جبايات وإتاوات مالية على تجار الخضروات بأهم أسواق الجملة بمدينة إب، وذلك تحت مسمى «الضرائب».

وبحسب معلومات تناقلها نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، فإنَّ المليشيات تستهدف من جمع هذه الجبايات تمويل «المجهود الحربي» لدعم عملياتها القتالية بمختلف الجبهات.

وأشارت المعلومات المتداولة إلى أنّ قيادات حوثية عليا تقف خلف فرض هذه الجبايات مستخدمة في ذلك قوة السلاح، حيث تطالب التجار بضرائب باهظة وتطالبهم بحق 16 عاماً ما يصل إلى 400 مليون ريال.

وأمام رفض واسع من قِبل التجار للالتزام بهذه التحرُّكات الحوثية، فقد أقدمت المليشيات على اعتقال عدد منهم وزجّت بهم في السجون للضغط عليهم وعلَى غيرهم لدفع هذه الجبايات.

وتعتمد مليشيا الحوثي على الكثير من السبل غير المشروعة لتمويل حربها العبثية التي أشعلتها منذ صيف 2014.

ومن بين الوسائل الحوثية لتحقيق الأرواح المالية كذلك، تجارة المخدرات التي تُحقّق ازدهاراً كبيراً في مناطق سيطرة المليشيات، حيث يُكثف التجار الموالون للانقلاب من أنشطة التهريب والتسويق، ما زاد من عدد المتعاطين وباتت بعض المدن الرئيسية أسواقاً مفتوحة للعرض والطلب.

وبحسب تقارير رقابية، فإنَّ تجارة المخدرات تعتبر مصدراً للحصول على ثروات طائلة استفادت منها المليشيات الحوثية في تمويل حربها، إضافةً إلى السيطرة على بعض أتباعها الذين أدمنوا تعاطي مثل تلك المواد الباهظة الثمن، وتقوم تلك المليشيات بتزويدهم بها.

وكانت تقديرات اقتصادية قد بيّنت في وقت سابق، أنّ حجم الأموال المتدفقة في خزائنَ الانقلابيين الحوثيين من المخدرات تصل إلى ستة مليارات دولار سنويًا.